مقال مترجم

مآرب إسرائيل

استراتيجيتها الأمنية ما بعد السابع من تشرين الأول

مئير بن شبّاط وأشر فردمان



مؤسسة النازعات
Annaziat

ربيع الأول
١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مآرب إسرائيل

استراتيجيتها الأمنية ما بعد السابع من تشرين الأول

مئير بن شبّاط وأشر فرِدمان

[Foreign Affairs, September 12, 2025]

النازعات

ربيع الأول ١٤٤٧

مئير بن شبّاط (Meir Ben-Shabbat)، رئيس معهد «مسغاف» للأمن القومي. وشغل منصب مستشار الأمن القومي لإسرائيل (٢٠١٧-٢٠٢١م)، وكان قبل ذلك في مناصب عليا في «الشاباك».

أشر فرِدمان (Asher Fredman)، المدير التنفيذي لمعهد «مسغاف» للأمن القومي. وقد تولى منصب رئيس ديوان وزارة الشؤون الاستراتيجية في إسرائيل، ومنسّقها الأعلى للشؤون الدولية (٢٠١١-٢٠١٩م).

هزت أحداث السابع من تشرين الأول من سنة ٢٠٢٣م إسرائيلَ حتى أعماقها؛ فإنّ هجوم «حماس» العنيف –الذي خلّف زهاء ألف ومئتي قتيل، ومئات آخرين أخذوا أسرى– قد أبان لقادة إسرائيل ورعاياها أنه لا بد من تبديل نهجها في أمر الأمن القومي إن هي أرادت البقاء. وقد دل السابع من تشرين الأول عند كثير من الإسرائيليين على أنه لا سبيل إلى احتواء حركات مثل «حماس»، ولا إلى الرضا بوجودها على ثغور إسرائيل دون أن تُعرّض سلامتها للخطر.

وفي العامين التاليين لذلك، طرح أصحاب القرار في إسرائيل النظم الأمنية القديمة وأقاموا بدلها استراتيجيات جديدة. فرغم أنّ إسرائيل كانت منذ زمن بعيد ذات السلاح الأشد بأسًا في الإقليم، وخاضت وقائع وراء حدودها، فإنها كانت في الأعم تميل إلى حصر أفعالها في القدر الأدنى الكفيل بدفع الأخطار العاجلة واستعادة السكون. أما اليوم، فقد غدت إسرائيل غير قانعة بإضعاف أعدائها دون القضاء عليهم قضاء تامًّا؛ بل صار قادتها أميل إلى استثمار قوة جندها استثمارًا مبادرًا يرسم نظامًا جديدًا يصون مصالحها العليا.

ورغم معارضة بعض النخب التقليدية في إسرائيل، ومنهم بعض رجال الأمن السابقين، فإنّ ما اتخذته إسرائيل من أفعال في الإقليم منذ السابع من تشرين الأول دليل على رسوخ هذه الاستراتيجيات الجديدة. فإلى جانب استمرار حربها البرية في غزة، شنت إسرائيل حملة لإضعاف قدرات طهران النووية

والصاروخية الباليستية، واغتالت نفرًا كثيرًا من كبار أمنييها وعلمائها النوويين. كما ضربت أهدافًا في لبنان لمنع «حزب الله» من إعادة التسلح، وأقامت وجودًا عسكريًّا في سورية، وتدخلت مباشرة نصرة للطائفة الدرزية ضد قوى موالية للنظام السوري، ونفذت ضربة جوية قصدت بها قيادات «حماس» في قطر.

إنّ اغتيالات إسرائيل المقصودة لزعماء كبار في إيران ولبنان وقطر وغيرها تظهر أنها لم تعد تحفل بالخطوط الحمراء التي ظن جيرانها أنها لن تجترئ على تخطيها. ولن تمنح إسرائيل أي حصانة لزعماء الجماعات المعادية، أيًّا تكن ألقابهم السياسية أو مكانتهم، إذا رأت أنهم ضالعون في أعمال إرهابية. وقد كانت إسرائيل من قبل تجري هذه الأفعال في خفاء أو تنأى بنفسها عن نسبتها إليها، أما الآن فإن قادتها يجاهرون بها ويفتخرون.

وقد ذهب بعضهم في تأويل الاستراتيجية الجديدة لإسرائيل إلى أنها سعي وراء الهيمنة على الإقليم. والحقيقة أن إسرائيل، وإن كانت أقوى قوة عسكرية فيه، فليست هي المهيمنة عليه، ولا هي تطلب ذلك. فاقتصادها لا يمثل حظًّا يفوق قدره من الناتج المحلي للإقليم، ولا تستطيع أن تعيد صوغ التدابير الاقتصادية فيه بما يخدم مصلحتها وحدها. ثم إنّ إسرائيل قليلة الأنصار الطبيعيين في الإقليم، وليس لها من «القوة الناعمة» عند جيرانها إلا القليل.

فإسرائيل لا تريد أن تتسيّد على نظام الإقليم، ولكنها تبغي أن تعيد صوغه بقدر أعظم من ذي قبل. ويتضمن ذلك: صيانة مصالحها وأنصارها،

والاحتفاظ بالأرض وتبديل الحدود إذا اقتضى الأمر الاستراتيجي، وعقد الأحلاف المتنوعة على قاعدة المصالح المشتركة، ومنع أي عدو محتمل من اكتساب ما من شأنه أن يهدد وجودها أو أمنها. وهي على استعداد لتعلن غايات للحرب أبعد مدى مما أعلنت في ما مضى، وإن كان في بلوغها كلفة ومشقة وحاجة إلى حرب طويلة أو ذات جبهات متعددة.

ويزداد عدد أصحاب القرار في حكومة إسرائيل، ومعهم المحللون المستقلون (ومنهم كاتبا هذه المقالة)، اعتقادًا بأنّ هذه الاستراتيجية أرجح في تثبيت الإقليم وضمان أمن إسرائيل من سابقاتها التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الردع. ويجب على إسرائيل أن تتجنب التنازلات الأمنية المؤسسة على رؤى سلمية تغفل ما في صدور الفلسطينيين وغيرهم من العرب من بغض لإسرائيل ومن نزعات متطرفة. فلا ينبغي لها أن تستبدل انتصارات حقيقية ملموسة في الميدان بوعود دبلوماسية مشكوك فيها مع شركاء لا يوثق بهم. وأي مفاوضات على السلام ينبغي أن تبدأ من فهم لمخاوف إسرائيل الأمنية، واستعداد لقبول التدابير اللازمة لتسكينها.

ويرى قادة إسرائيل اليوم أنّ مكانة بلادهم شريكًا دبلوماسيًّا وحليفًا مردها إلى قوتها. وأنّ التنازل عن مصالحها العليا لا يزيدها إلا وهنًا في نظر الحلفاء. فما إن تبدي إسرائيل استعدادا لتسوية من أجل السلام، حتى تراها الدول المعادية برهانًا على أنها تنهار تحت الضغط. ومما يدل على ذلك أنّ البلدان

العربية التي سوّت علاقاتها بإسرائيل في «اتفاقات أبراهام» سنة ٢٠٢٠م قد واصلت الشراكة معها في السياسة والدفاع والتجارة بعد السابع من تشرين الأول، لِما في التعاون مع إسرائيل القوية من فائدة.

وأما المحك الأكبر لهذه الاستراتيجية فهو الحرب في غزة. فرغم ما جرته عزيمة إسرائيل على استئصال «حماس» من أثقال وكلف –إذ دمرت بنيان غزة وأزهقت أرواحًا كثيرة من مقاتلين ومدنيين– فإنّ الغاية عندها مصيرية، والطريق إلى بلوغها محتومة. وإنه لمما يؤسف له أنّ صورة إسرائيل قد غدت في أنظار كثير من الأمم، ومنها الولايات المتحدة، أشد سوءًا منذ بدء حرب غزة. ولكنّ الواجب في هذا الظرف أن تُقدّم إسرائيل مقاصد الحرب على ما عداها، وإن كلفها ذلك لوم الخارج وانتقاده. فإنّ إبقاء «حماس» قوة عسكرية وسياسية غالبة في غزة، سواء في الحكم الصريح أو الضمني، أمر لا يُقبل. وليس من سبيل إلى أمن إسرائيل حقًّا إلا التجريد التام لغزة من السلاح، وذلك لا يكون إلا بالقوة العسكرية.

على قدم السبق

إن ركنًا من أركان الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي هو ازدياد الاستعداد لاستعمال القوة، منعًا للأعداء من تنمية قدرات تُشكّل خطرًا على إسرائيل. فمساعي إيران إلى تطوير السلاح النووي وإنتاج آلاف الصواريخ الباليستية

بعيدة المدى هو شأن وجودي لإسرائيل. وعلى الرغم من أنّ إسرائيل قد قامت فيما مضى بعمليات سرية استهدفت برنامج إيران النووي، فإنها شنّت في شهر حزيران الماضي عملية عسكرية غير مسبوقة لتقويض برامج طهران النووية والباليستية، وتأخير تطورها تأخيرًا كبيرًا. وقد أقدمت إسرائيل على هذه الحملة وهي تدرك الثمن الذي قد تدفعه إذا ما ردّت إيران، وما قد ينجم عن ضرباتها من إشعال حرب إقليمية.

ولم يتغير هدف القادة الإسرائيليين بعد حملة حزيران وما أعقبها من وقف لإطلاق النار، وهو منع إيران من إعادة بناء قدراتها النووية والباليستية. وهم على استعداد لتوجيه ضربة أخرى عند الحاجة، ولو أفضى ذلك إلى جولات قتال جديدة. وتصرّ الحكومة اليوم على ترتيبات للرقابة تمنع إيران من تخصيب اليورانيوم على أراضيها، أو التحكم بدورة الوقود النووي، أو المضي في تسليح قدراتها النووية. كما تسعى إسرائيل إلى الحيلولة دون تمكّن إيران من إنتاج الصواريخ الباليستية والأسلحة الدقيقة بكميات تُشكّل خطرًا وجوديًّا عليها. فلا بد لأي اتفاق أن يشتمل على تدابير صارمة للإنفاذ، إذ يَعي القادة الإسرائيليون أنّ الإنفاذ من غير اتفاق خير من اتفاق شكلي لا يوقف إيران حقيقةً.

وعلى الرغم من أنّ تغيير النظام في إيران ليس غايةً معلنة في استراتيجية إسرائيل، فإنّ إيران ستبقى تهديدًا ما دام في طهران نظام ديني يسترشد برؤية

آية الله **روح الله الخميني**. وقد أضحى اقتصاد إيران ونظامها السياسي موهَنين بالفعل، ومن ثَم تأمل إسرائيل أن تشجع الولايات المتحدة والدول الأوروبية على إعادة فرض العقوبات الاقتصادية الكبرى عليها، بما يشمل تجميد أصولها في الخارج، وحظر سفر بعض الأفراد الإيرانيين، ومنع تحويل الأسلحة أو التقنية العسكرية إليها. والغاية من ذلك هي زيادة عزل النظام الإيراني، ومنعه من تشكيل خطر استراتيجي على المنطقة.

لا تراجع

وتعني الاستراتيجية الجديدة كذلك أنّ القيادة الإسرائيلية لم تعد تقصر نفسها على النماذج التقليدية في معالجة الحرب الدائرة في غزة والصراع المتأجج في الضفة الغربية. ففي هذا النهج الجديد، ليس ثمة سبيل إلى إنهاء الصراع في غزة إلا بإزالة «حماس» من كونها القوة الغالبة، وتجريد الإقليم من السلاح بانتزاعه من أيدي الخصوم، وقتل جلّ قادتها ومقاتليها أو أسرهم أو نفيهم، وهدم ما تملكه من بنى تحتية لصناعة السلاح أو لإدامة سلطانها.

ويرى القادة الإسرائيليون أنه إذا خرجت «حماس» من الحرب وهي ما تزال تملك زمام غزة، فسوف ينظر حلفاؤها في الإقليم إليها على أنها المنتصرة، وسيحفّز ذلك جماعات جهادية أخرى، فترى أنّ بمقدورها أن تضرب إسرائيل وتظفر.

وهذا ما يفسر استراتيجية إسرائيل في غزة. فصانعو القرار يرون أنّ عليهم أن يستعدوا لاحتلال أراض في غزة والإمساك بها، حتى يتمكّنوا من شلّ معظم ما تبقّى من مقاتلين، وتدمير أنفاق «حماس» وأسلحتها وورشها. ومن هذا المنظور، فلا بد لإسرائيل أن تحافظ على سيطرتها على بعض مناطق غزة –ولا سيما في الشمال وعلى طول التخوم المحاذية لها– لضمان عدم قدرة «حماس» على مهاجمة التجمعات الإسرائيلية القريبة أو إعادة بناء قوتها. وعلى المدى الأبعد، يتعيّن على إسرائيل أن تظل محتفظة بحق استعمال القوة لاقتلاع الإرهابيين، ولو تولّت جهات محلية أو دولية إدارة الشؤون المدنية اليومية في غزة.

ولكي تُهزم «حماس» تمامًا، يجب على إسرائيل أن تمنعها من التحكم في تدفق الإمدادات التي تغذّي مقاتليها، وتملأ خزائنها، وتبقي أنفاقها قيد العمل. وعليها أن تُسهّل إيصال الغذاء والدواء بطرق تحول دون وقوعها في قبضة «حماس». ولا سبيل أمام إسرائيل لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين دون الحركة إلا بتقديمها في مناطق خارجة عن سيطرة «حماس». فعلى الجيش الإسرائيلي أن يتيح للمدنيين الانتقال إلى أماكن بعيدة عن متناول «حماس»، وأن يُقدّم لهم العون هناك. وكلما تطهّر مزيد من مناطق غزة من وجود الحركة بفضل الحملة العسكرية، استطاعت إسرائيل والمنظمات الإنسانية أن توسّع نطاق المساعدات وتزيد مواقع توزيعها ليستفيد منها المدنيون.

مرتكز في الواقع

على الرغم من أنّ بعض الناظرين قد دعوا إلى إنهاء الحرب واقترحوا تمكين جماعات بديلة لتولي إدارة غزة، فإنّ هذه المقترحات ستبوء بالفشل ما دامت «حماس» هي القوة الغالبة في الإقليم. فإن لم تنتزع الجماعة من مقامها قوةً مهيمنة، فإنّ حكومة تكنوقراطية مؤلفة من إداريين وطنيين مستقلين لن تزيد على أن تكون واجهة تستتر وراءها «حماس» لتعيد بناء قدراتها العسكرية. كما لا يستطيع قادة إسرائيل أن يركنوا إلى أي قوة حفظ سلام أجنبية، إذ ليس من الموثوق أن ترضى أو أن تقدر على أداء العمل العسير في مجابهة ما تبقى من قدرات «حماس» أو في الحيلولة دون إعادة بنائها لقوتها العسكرية.

إنّ شدة العسر في بناء نظام لِما بعد الحرب في غزة يكفل لإسرائيل الأمن الذي تطلبه، قد حملت كثيرًا من صانعي القرار الإسرائيليين على الاعتقاد أنّ أفضل فكرة هي تشجيع الهجرة الطوعية من غزة. فذلك يمكن المدنيين من الخروج من ميدان الحرب، ويجعل من الأسهل والأسرع والأقل كلفة لإسرائيل أن تحدد وتدمر جميع أنفاق «حماس» المتبقية وبناها التحتية العسكرية، وهو أمر لازم لتمكين إعادة إعمار الإقليم. وعلى الرغم من أنّ كثيرًا من زعماء العالم قد رفضوا مقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالهجرة الطوعية وعدّوه غير واقعي أو خطرًا، فإنه واحد من قلائل الأفكار المطروحة لحل هذا النزاع المستعصي، إذ ينبذ المسالك العتيقة الفاشلة. وقد أظهرت الاستطلاعات، سواء قبل السابع

من تشرين الأول أو بعده، التي أجرتها مراكز أبحاث فلسطينية ودولية، أن ما بين ثلاثين وخمسين في المئة من الغزاويين سيرحلون لو أتيحت لهم الفرصة. وعلى إسرائيل وجيرانها أن يهيئوا الظروف التي تجيز مثل هذه الهجرة الطوعية، بما في ذلك تمكين خروج المدنيين حرًّا آمنًا إلى بلدان ثالثة.

وعلى الرغم من أن مصر والأردن غير راغبتين في استقبال أعداد كبيرة من الغزاويين، فإنّ دولًا عربية وإسلامية أخرى قد تكون على استعداد لذلك. وللولايات المتحدة أن تيسر هذا المسار بأن تجعل استثمارها في مشاريع إعادة الإعمار في سورية مشروطًا بإقدام الحكومة السورية على إعادة توطين الغزاويين واستعمالهم في بعض الأعمال. وعلى المدى البعيد، متى أُزيلت «حماس» وجُردت غزة من السلاح وأعيد بناؤها، جاز للمدنيين الفلسطينيين الذين يبتغون العودة إلى غزة أن يفعلوا، على أن تبقى إسرائيل محتفظة بالمسؤولية الأمنية على الإقليم.

إنّ الاستراتيجية الأمنية الجديدة لإسرائيل تدرك مكانة العقيدة في تحريك أعدائها. ففيما مضى، كانت النخبة الإسرائيلية العَلمانية في معظمها تُهوّن من شأن المناهج الإسلامية المتطرفة، وقد أخفق هذا النهج، فلذلك يصوغ قادة إسرائيل اليوم مقاربتهم الجديدة على أساس أنّ عقيدة «حماس» قد صاغت بعمق رؤية كثير من الغزاويين للعالم. وإذا كان متوسط العمر في غزة ثماني عشرة سنة، و«حماس» قد استولت على الحكم فيها منذ ثماني عشرة سنة، فإنّ نصف

السكان على الأقل قد نشؤوا تحت سلطان «حماس» وتشربوا رسالتها عبر المدارس والمساجد ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها. فيلزم إسرائيل أن تنتهج برنامجًا طويل الأمد لإزالة التطرف، بما في ذلك إدخال مناهج تعليمية جديدة، وحظر القادة الدينيين أو الإعلاميين من الترويج للإرهاب، وتمكين قادة جدد يدعون إلى التعايش. ويتعين على إسرائيل أن تصر على أن يكون القائمون على الإدارة المدنية في غزة ملتزمون بنشر ثقافة السلم والاعتدال، لا ثقافة الإرهاب والتطرف.

وينبغي أن تجرى على الضفة الغربية مقاربة بمثل هذه الأصول. فإنّ اتفاقات أوسلو، التي كانت ترمي إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة، قد أخفقت في حسم النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بل أوحت لقادة الفلسطينيين أنّ إسرائيل ضعيفة وأنها قد تضطر تحت الضغط إلى التنازل عن الأرض. أما الآن، فإنّ إسرائيل أشد صرامة في منع الجماعات المعادية من العمل على حدودها وتهديد مواطنيها. والإسرائيليون لا يثقون بالسلطة الفلسطينية التي تدير الضفة، لِما فيها من فساد مستحكم ودعم للإرهاب. وبدلًا من تقديم تنازلات أمنية في محاولة لتلافي انهيار السلطة الفلسطينية لمجرد أنها خير من «حماس»، فإنّ النهج الأمني الجديد لإسرائيل يدعو إلى تكثيف العمليات العسكرية في عمق الضفة، ومنع الفلسطينيين من بناء بنى تحتية يراد بها دعم الإرهاب، والإبقاء على وجود عسكري طويل الأمد في المواطن التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية.

وبعد هجمات «السابع من تشرين الأول»، فإنّ أكثر الإسرائيليين يعتقدون الآن أنّ السلطة الفلسطينية ليست شريكًا للسلام يُعوّل عليه في ضمان أمن إسرائيل. فلا محل لحل يقوم على دولتين، إذ إنّ قادة السلطة وكثيرًا من الفلسطينيين لا يزالون يرفضون الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل. وقد أظهر استطلاع في أيار ٢٠٢٥م أنّ ما يقارب نصف الفلسطينيين في الضفة يرون أنّ الكفاح المسلح هو السبيل الأمثل لبلوغ الدولة الفلسطينية. وأي حل دائم يقبل به الإسرائيليون يقتضي أن ينبذ الفلسطينيون الإرهاب قولًا وعملًا، وأن يلتزموا بقبول إسرائيل دولة يهودية ذات سيادة.

واليوم، لكي تمضي إسرائيل قدمًا في الضفة، ينبغي لها أن تقيم قوانينها المحلية -لا القوانين العسكرية- على غور الأردن، الذي يشكل ما يقارب ثلاثين في المئة من الإقليم ويقع معظمه تحت السيطرة الإسرائيلية. وبالنظر إلى الأهمية البالغة لغور الأردن في أمن إسرائيل، فإنّ مثل هذه الخطوة ستبين أنّ إسرائيل تعتزم التمسك بهذه المنطقة في أي ترتيب سياسي آت، وهذا عليه الإجماع في إسرائيل. وعلى الرغم من أنّ بعض الناقدين قد يزعمون أنّ هذه الإجراءات انتهاك للقانون الدولي، فإنّ إسرائيل ترى عمومًا أنّ الضفة الغربية أرض متنازَع عليها، ولها فيها حجة قانونية ودبلوماسية وتاريخية قوية على السيادة. ولذا فإنّ القادة الإسرائيليين يعدون ذلك ادعاء سياديًّا مشروعًا، لا مسعى إلى ضم أرض الغير.

شركاء ما وراء الحدود

لقد كانت مذبحة السابع من تشرين الأول تذكارًا لاهبًا للإسرائيليين بأنّ دولتهم ما تزال تكافح في سبيل البقاء. والاستنتاج الذي خلص إليه صانعو القرار –وأيّده معظم الجمهور– هو أنّ على إسرائيل أن تأخذ بنهج جديد في أمنها، قائم على القوة، وبسط النفوذ، والمسارعة إلى درء الأخطار، لتأمين سلامتها. وإنّ التزام إسرائيل بإظهار بأسها يستلزم منها أن تغيّر نهجها في عقد الشراكات، محافظةً في الوقت نفسه على استقلالها الاستراتيجي.

يعتقد القادة الإسرائيليون بجدوى التعاون مع الدول العربية والإسلامية، غير أنهم لن يضحّوا في سبيل ذلك بمصالحهم الأمنية العليا. فإسرائيل ماضية في ترسيخ «اتفاقات أبراهام»، والعمل مع شركائها القائمين –البحرين، ومصر، والأردن، والمغرب، والإمارات– لدفع التنمية الإقليمية ومواجهة إيران والجماعات السنية الإسلامية المقاتلة. وهي تبدي كذلك اهتمامًا بالمبادرات المتعددة الأطراف، مثل «الممر الاقتصادي الهند –الشرق الأوسط– أوروبا»، وهو طريق تجاري مقترح يصل الهند بأوروبا، غير أنّ القادة الإسرائيليين يظلون حذرين من التعاون مع زعماء إقليميين قد يضمرون عقائد جهادية معادية لإسرائيل، كالرئيس السوري **أحمد الشرع**، الذي كان فيما مضى منتميًا إلى فرع من فروع «القاعدة».

وما تزال الولايات المتحدة أوثق حلفاء إسرائيل، ولها اليد الطولى في نهجها الأمني الجديد، لكنّ إسرائيل ترى ضرورة إعادة موازنة بعض جوانب علاقتها بواشنطن، لتوسيع مجال استقلالها الاستراتيجي. فقد كشفت تصرفات الرئيس الأمريكي الأسبق **جو بايدن** –في الحيلولة دون بيع بعض الأسلحة لإسرائيل أو إبطاء سيرها– فضلًا عن استمرار دعم بعض المشرّعين الأمريكيين لفرض قيود على صفقات السلاح مع إسرائيل، عن الحاجة إلى توسيع الإنتاج العسكري المحلي، وتنويع الشراكات الدفاعية، وتعزيز سلاسل الإمداد. وعلى الرغم من أنّ الرئيس ترامب قد ساند إسرائيل ورفَدَها بالمساعدة العسكرية، إلا أنّ قادة إسرائيل يوقنون بوجوب تطوير شراكات وقدرات تتجاوز الولايات المتحدة.

ولتحقيق ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تستثمر استثمارًا متنوّعًا في العقد القادم في دعم البحث والتطوير العسكريين وتعزيز قدرات التصنيع. كما تستطيع أن تقوّي موقفها في شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، بالانتقال تدريجيًّا من الإفراط في الاعتماد على التمويل العسكري الأمريكي إلى إقامة مشروعات مشتركة بين الجانبين. ولا تُنكر إسرائيل عِظم قيمة تحالفها مع الولايات المتحدة في باب التقنية المتقدمة وتبادل الاستخبارات، لكنّ نهجها الجديد يستلزم في نهاية الأمر أن تكون قادرة على أن تتحرك وحدها إذا لم يكن ثمة بديل.

وباتباع استراتيجية تجعل همّها الأول معالجة المخاوف الأمنية الحقيقية بدل التشبث بأوهام الدبلوماسية، وتقدّم التدخل الاستباقي على التراخي

الانتظاري، فإنّ إسرائيل تقوّي نفسها ولا تضعف. ولن يُكتب لها الازدهار إلا إذا كانت حدودها محصّنة، وأزالت الأخطار الوجودية عن أطرافها، واشتدّت وشائج شراكاتها الإقليمية. وحتى وهي تسعى إلى السلم، لا بد أن تعي استمرار الحاجة إلى العمل العسكري لمواجهة التهديدات من حولها. فإذا ظل قادتها متمسكين بهذا النهج الجديد، كان فيه صون لإسرائيل، وتهيئة السبل لبسط الاستقرار والرخاء في الشرق الأوسط في قابل الأيام.